



مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



تقرير التطورات النقدية
والمصرفية
الربع الثاني ٢٠١٧

وكالة الأبحاث والشئون الدولية
إدارة الأبحاث الاقتصادية

المحتويات

٣ الملخص التنفيذي
٤ أولاً : السياسة النقدية
٤ ١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني
٤ ٢-١ أسعار الفائدة
٤ ثانياً : التطورات النقدية
٤ ١-٢ عرض النقود
٥ ٢-٢ القاعدة النقدية
٦ ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد
٦ ١-٣ الأصول الاحتياطية
٧ رابعاً : تطورات النشاط المصرفي
٧ ١-٤ الودائع المصرفية
٨ ٢-٤ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
٨ ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩ ٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
١٠ ٥-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
١١ ٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي
١٢ خامساً : القطاع الخارجي
١٣ سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي
١٤ سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية
١٤ ثامناً : صناديق الاستثمار
١٥ تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٦ عاشراً : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٧ م
١٧ الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٧ م

الملخص التنفيذي

نسبته ١,١ في المئة، بينما ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٦ في المئة لتبلغ ١٦٦٥,٨ مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧م مقداره ٢٣,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٧٦,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٢,٧ في المئة لتبلغ ١٥٩٨٤,٨ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ما يقارب ٥٠٧,٦ مليون عملية بإجمالي سحبيات نقدية قدرها ١٩٠ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,١ في المئة ليبلغ ٧٤٢٥,٧ نقطة. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٧,٧ في المئة لتبلغ ١٧٦٤ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٩,٠ في المئة ليبلغ ١٠٤,٥ مليار ريال. وارتفع الممنوح الفعلي من مؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٨,١ في المئة، وارتفع إجمالي القروض المسددة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧٢,١ في المئة وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

بقي معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة وقد تم رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ١,٠٠ في المئة الى ١,٢٥ في المئة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. و تم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. كما استمرت المؤسسة في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة من ٩ مليار ريال الى ٣ مليار ريال. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٧٨٢ في المئة.

وحقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٧ في المئة لتبلغ ٣٠٤,٨ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة ليبلغ ١٨٦٨,٢ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة ليبلغ ١٨٧٧,٧ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة ليبلغ نحو ١٦٣٥ مليار. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٢٩٢,٩ مليار ريال، أي بارتفاع

أولاً: السياسة النقدية

٢-١ أسعار الفائدة

ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. وقد انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٧٤١٠ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٤٨ نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثاني لعام ٢٠١٧م مقارنة بحوالي ٥٨ نقطة أساس في الربع الأول لعام ٢٠١٧م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

ومن ضمن الأدوات التي تساهم في توفير وتحقيق استقرار السيولة، استمرت المؤسسة بتوفير اتفاقيات إعادة الشراء بأجل استحقاق لمدة ٩٠ يوماً، بالإضافة إلى آجال الاستحقاق المعمول بها لفترة ليلة واحدة و٧ أيام و٢٨ يوماً. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م.

ثانياً: التطورات النقدية

١-٢ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣)

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي، وقد قامت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بإجراء بعض التعديلات على أدوات السياسة النقدية.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

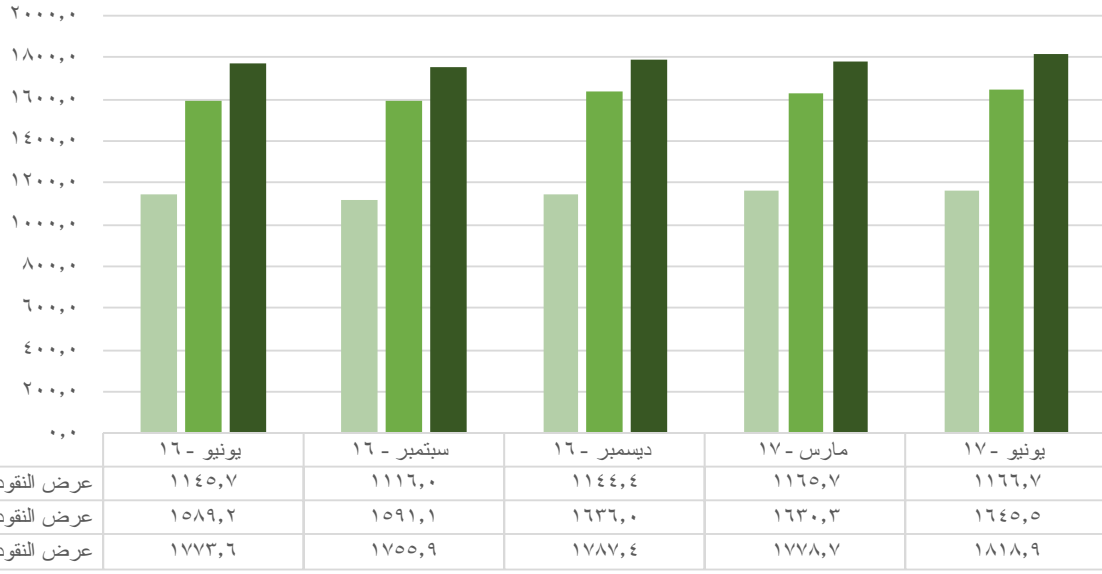
قامت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بتغيير معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ١,٠٠ في المئة إلى ١,٢٥ في المئة، مع الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٤٤ مليون ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م مقابل ١٧ مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٩٧ مليار ريال للربع الثاني من عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ١١١ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧م.

وقد ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

(مليار ريال)



بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧ ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٣٨,٤ مليار ريال).

٢-٢ القاعدة النقدية

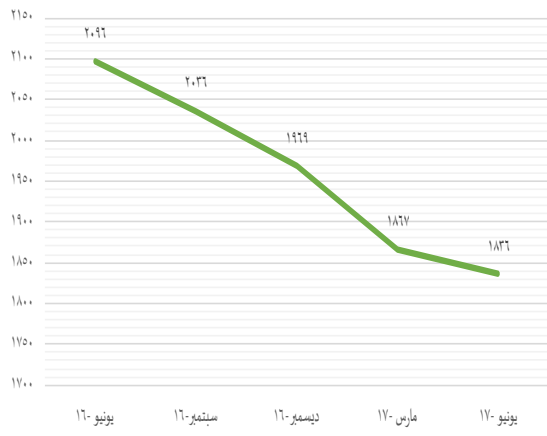
ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٧ في المئة (٢,١ مليار ريال) لتبلغ ٣٠٤,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,١ في المئة (٢٨٩ مليون ريال) في الربع السابق. وسجلت في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٢ في المئة (١٦,٧ مليار ريال).

ويتحلل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف انخفض بنسبة ٢,٠ في المئة (٣,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٦,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٥٥٦ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٠١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (٨,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٢٧,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

ويتحلل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، يلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ١,٤ في المئة (١٦,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٤٨,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٦٣,٨ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٢١,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٣ في المئة (٣,١ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة (٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٢٧,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٩٠,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة

رسم بياني رقم ٢: صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (مليارات ريال)



١٢,٣ في المئة (٢٦٠ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٠,٥ في المئة (١٠٠ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٥٨ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٣ في المئة (٤٧ مليون ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م.

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة (٣٠ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٧,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (١٠١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٢ في المئة (٢٦١ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٣).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م مقارنة بالربع

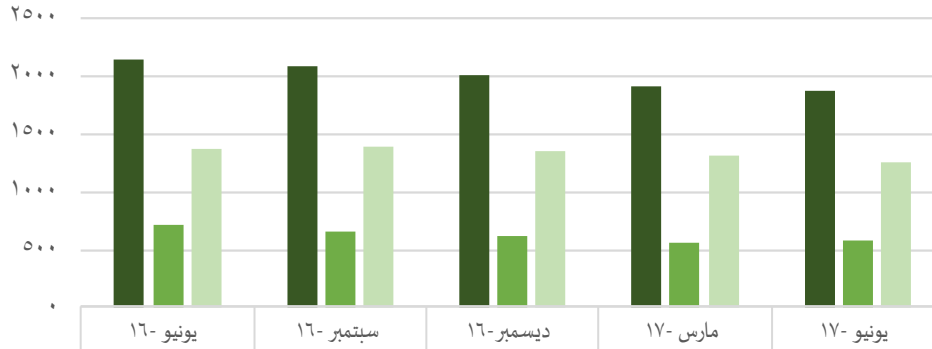
انخفاضاً سنوياً نسبته ٨,٥ في المئة (١٥,٤ مليار ريال).

وانخفضت الودائع لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٣,٦ في المئة (٣,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (٦٢٤,٢ مليون ريال) في الربع السابق، وقد سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٢,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. وسجل النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٣٠,٨ في المئة (٩,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٢٢١ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ٨,٥ في المئة (٣,٦ مليار ريال).

ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة (٣٠,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٨٦٨,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (١٠٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٢ في المئة (٢٦٠ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م. وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ١,٦ في المئة (٣٠,٥ مليار ريال) ليبلغ ١٨٤٩,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٢ في المئة (١٠٢ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية (مليار ريال)



الفترة	إجمالي الأصول الاحتياطية	نقد أجنبي وودائع في الخارج	استثمارات في أوراق مالية في الخارج
يونيو-١٦	٢١٣٨,٦	٧٢١,٤	١٣٧٨,٢
سبتمبر-١٦	٢٠٧٨,٢	٦٤٩,٢	١٣٩١,٢
ديسمبر-١٦	٢٠٠٩,٢	٦١٣,٨	١٣٥٩,٠
مارس-١٧	١٩٠٧,٥	٥٦٧,١	١٣٠٣,٧
يونيو-١٧	١٨٧٧,٧	٥٨٢,٢	١٢٥٧,٩

لتبلغ ٥٨٢,٢ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال. كما أن المؤسسة لم تصدر نيابةً عن وزارة المالية سندات تنمية حكومية وسندات ذات معدل متغير خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م.

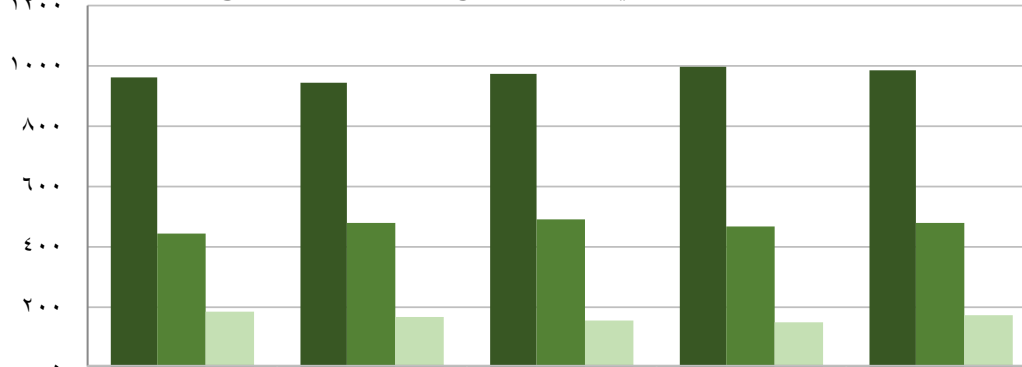
رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع

السابق، فقد ارتفع الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٢,٥ في المئة (١٧٩ مليون ريال) ليلعب نحو ٧,٤ مليار ريال، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٣,٥ في المئة (٤٥,٨ مليار ريال) لتبلغ ١٢٥٨ مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٢,٥ في المئة (٦٩٤ مليون ريال) ليلعب ٢٨,٦ مليار ريال. وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (١٥,١ مليار ريال)

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع (مليار ريال)



الفترة	الودائع تحت الطلب	الودائع الزمنية والإدخارية	الودائع الأخرى شبه النقدية
يونيو-١٦	٩٦٣,٩	٤٤٣,٥	١٨٤,٤
سبتمبر-١٦	٩٤٢,٥	٤٧٥,١	١٦٤,٩
ديسمبر-١٦	٩٧٤,١	٤٩١,٦	١٥١,٣
مارس-١٧	٩٩٥,٩	٤٦٤,٦	١٤٨,٤
يونيو-١٧	٩٨٢,٤	٤٧٨,٨	١٧٣,٤

السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٠ في المئة (١١ مليار ريال).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٢٩٢,٩ مليار ريال، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١,١ في المئة (٢٥,٤ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (١١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٦ في المئة (٣٥,٤ مليار ريال).

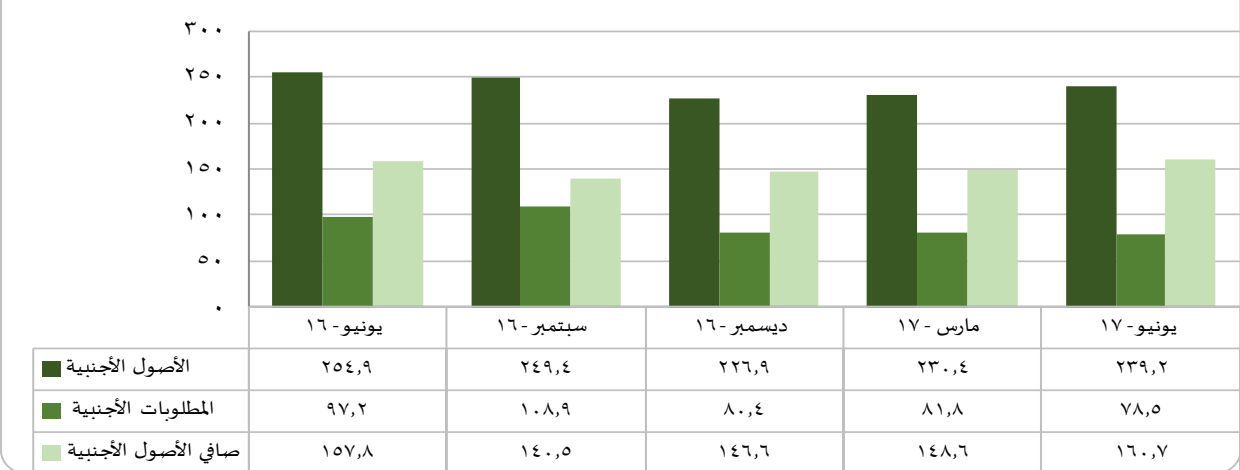
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٤,٠ في المئة (٩,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٤,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,٧ في المئة (١٤,٤ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٠,٤ في المئة من إجمالي

الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٦ في المئة (٢٥,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٣٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (٨,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٧ في المئة (٤٢,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٤).

ويتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ١,٤ في المئة (١٣,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٨٢,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٢١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وبنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٩ في المئة (١٨,٥ مليار ريال). وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,١ في المئة (١٤,٢ مليار ريال) لتبلغ ٤٧٨,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٥ في المئة (٢٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨ في المئة (٣٥,٣ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١٦,٨ في المئة (٢٥ مليار ريال) لتبلغ ١٧٣,٤ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة (٢,٩ مليار ريال) خلال الربع

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية (بمليار ريال)



٤-٤-١ متطلبات المصارف التجارية من القطاع

الخاص

ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٣ في المئة (٣,٦ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٩,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضا سنوياً نسبته ١,٤ في المئة (٢٠,٢ مليار ريال). وانخفضت نسبة متطلبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م إلى ٨٦,٨ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٩ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ متطلبات المصارف التجارية من القطاع العام

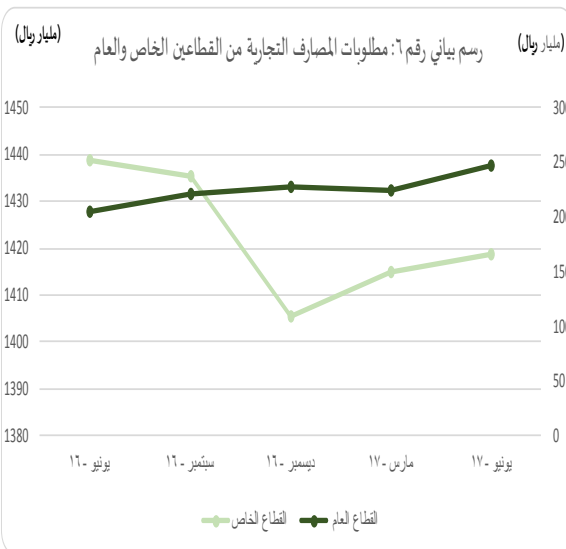
ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٠,٢ في المئة (٢٢,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٤٧,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في

أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٠,٠ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥). وسجلت المتطلبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٣,٦ في المئة (٢,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (١,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٩,٢ في المئة (١٨,٦ مليار ريال)، مشكلةً بذلك ما نسبته ٣,٤ في المئة من إجمالي متطلبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٦ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٨,١ في المئة (١٢,١ مليار ريال) ليلتفع إلى ١٦٠,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٤-٤-٤ متطلبات المصارف التجارية من القطاعين

الخاص والعام

ارتفعت متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٦ في المئة (٢٦,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٦٦٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م نسبته ١,٤ في المئة (٢٢,٧ مليار ريال). واستمرت نسبة متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام على ١٠١,٩ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية وهي نفس النسبة في نهاية الربع السابق.



المئة (٥,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضا سنوياً نسبته ١,٧ في المئة (٢٤,٣ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٦,٤ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٥,٣ في المئة (١,٦ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٢,٥ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٢,٢ في المئة (٦,٦ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١,٠ في المئة (١,١ مليار ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٢,٥ في المئة (٤,٤ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١,٤ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٠,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٠,٤ في المئة (٦٦ مليون ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٠,٢ في المئة (١,٣ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع

المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٦ في المئة (٨,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٢٤,٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٣ في المئة (٣٣,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأس مال

المئة (٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢١,٠ في المئة (٤٢,٩ مليار ريال). وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حوالي ١٥,١ في المئة مقارنة بنسبة ١٣,٩ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٢ في المئة (٥,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٤٧,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٨,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضاً نسبته ٣,٧ في المئة (٩,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٨ في المئة (٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٤ في المئة (٩,٥ مليار ريال) ليبلغ ٧١١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (٠,٨ مليار ريال) في الربع السابق.

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط

الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٣٧ في المئة (٥,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤١١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤٢ في

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد

الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد

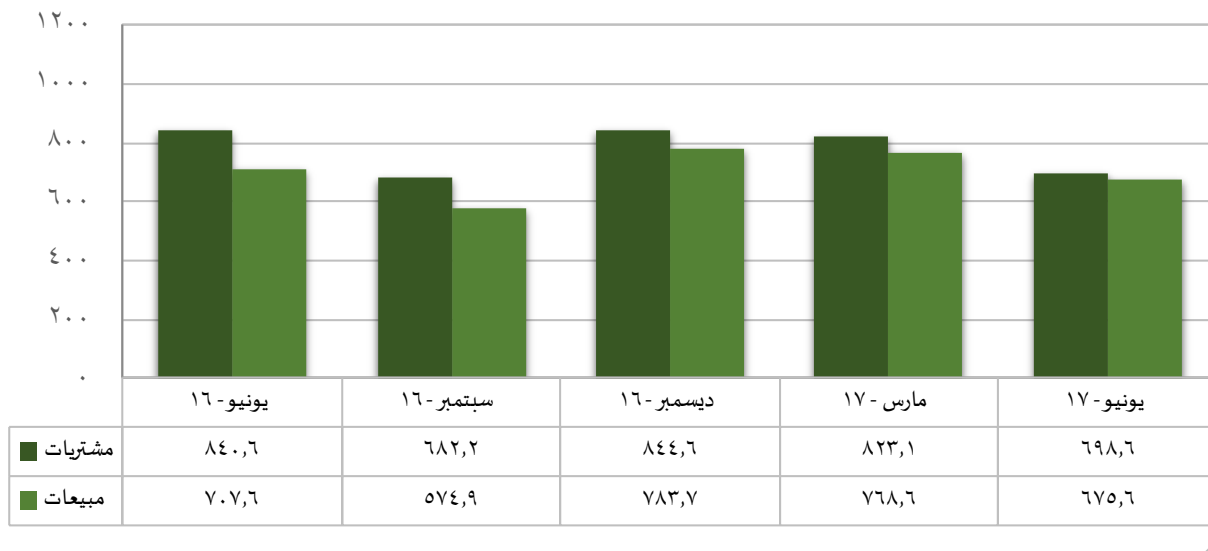
الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٥,١ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) ليلعب حوالي ٦٩٨,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٦,٩ في المئة (١٤١,٩ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٣٣,١ في المئة (٥٣,٣ مليار ريال)، والمشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٢٤,٥ في المئة (١٣,٤ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ١٦,٩ في المئة (١٨,٣ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١٢,٣ في المئة (٤٢,٢ مليار

واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حوالي ١٩,٨ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٠,٧ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٧ في المئة (٢٠,٥ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م حوالي ١١ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٣ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٢٨٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,١ في المئة (٤٧٢ مليار ريال) خلال الربع الثاني من العام السابق.

وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م استمر عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة كما هو عليه في الربع السابق والبالغ ٢٠٤٤ فرعاً، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ١,٩ في المئة (٣٩ فرعاً) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي (مليار ريال)



المقابل من العام السابق لتبلغ نحو ١١٨,٦ مليار ريال، وانخفضت بنسبة ٥,٦ في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٦م.

ميزان المدفوعات

١-٥ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧م مقداره ٢٣,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٧٦,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٤٧,٦ مليار ريال مقارنةً بعجز قدره ٤٢,٥ في الربع المقابل من العام السابق، نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٤٦,٣ في المئة لتبلغ ٢٠٥,١ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٤٠,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفاض الواردات السلعية بنسبة ١٤,٨ في المئة لتبلغ ١١١,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٣٠,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وكذلك انخفاض عجز الخدمات بنسبة ١١,٤ في المئة. كما ارتفع فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة ٤٨,٣ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ١٢,٨ مليار ريال، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ١٢,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ٣٧,٠ مليار ريال.

٢-٥: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧م تدفقاً للخارج بقيمة ٥٢٧ مليون ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٨٥٢ مليون ريال في الربع المقابل من العام السابق.

ريال)، بينما ارتفعت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١,٧ في المئة (٢,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٢,١ في المئة (٩٣,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٦٧٥,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة (١٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٥ في المئة (٣٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لجهات حكومية بنسبة ١٠٣,٤ في المئة (٧,٣ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض أخرى بنسبة ٦,٥ في المئة (٥,٦ مليار ريال)، كما انخفضت المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٧٦,٦ في المئة (٠,١ مليار ريال)، والمبيعات للسيارات بنسبة ٥٢,٣ في المئة (١ مليار ريال)، ولمبيعات مصارف داخل المملكة بنسبة ٣٧,٣ في المئة (٤٢,٧ مليار ريال)، والمبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ٢٧,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، ولمبيعات مصارف خارج المملكة بنسبة ١٢,٩ في المئة (٤٢,٣ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٨,٦ في المئة (١٩,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

خامساً: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٧,٢ في المئة مقارنة بالربع

٥-٣: الحساب المالي

انخفض بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ م بقيمة ٥,٥ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع صافي تحمّل الخصوم في الداخل بمبلغ ٦,٥ مليار ريال عن ارتفاع صافي حيازة الاصول المالية في الخارج التي قدرت بحوالي ١ مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٤,٣ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ١,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما ارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٧٠,٢ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ١٠,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الأصول الاحتياطية بمبلغ ١٠١,٨ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧ م مقابل انخفاض بمبلغ ١١٠,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الاصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ١٠١,٩ مليار ريال، الناتج من انخفاض بند الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٥٥,٣ مليار ريال، وانخفاض بند العملات والودائع بمبلغ ٤٦,٧ مليار ريال.

سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م بنسبة ١٢,٧ في المئة (٢٣٢٥,٣ مليار ريال) لتبلغ ١٥٩٨٤,٨ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٥٤٤٣,٧ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٥١٧,٨ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٤٤٢,٧ مليار ريال،

بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٤٥١٨,٧ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٤,٣ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م ما يقارب ٥٠٧,٦ مليون عملية بإجمالي سحبيات نقدية قدرها ١٩٠ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م نحو ١٧٧,٤ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٥٣,٤ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٢ ألف جهاز بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٧,٢ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧ م حوالي ٢٩٩,٤ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٧ م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٢ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٢٢,٧ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,١ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ٨٨,٦ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ١٢٧ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٤,٢ مليار ريال.

سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

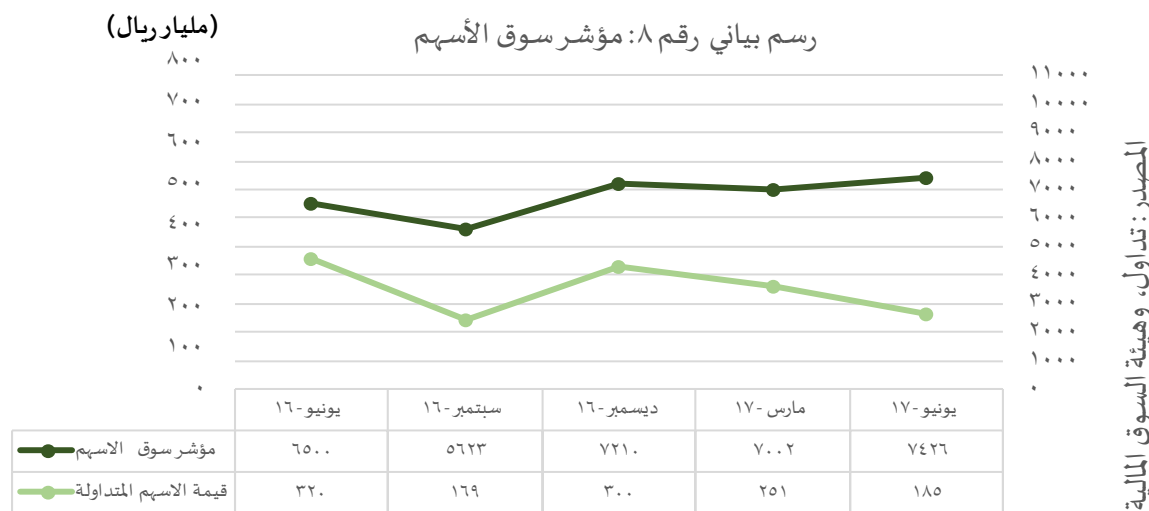
١٧٦٤ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي انخفضت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٢,٦ في المئة، وحقت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٣ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضا نسبته ٣٨,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٤,٣ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٥ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات انخفاضا سنوياً نسبته ٤١,١ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامناً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٩,٠ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٠٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٤ في المئة (٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٦ في المئة (١٣,٣ مليار ريال)

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,١ في المئة ليبلغ ٧٤٢٥,٧ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,٢ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢٢,٢ في المئة ليبلغ حوالي ١٠,٥ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٩,٣ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضا سنوياً نسبته ٤١,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٦م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢٦,٦ في المئة لتبلغ نحو ١٨٤,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,١ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٢,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٧,٧ في المئة لتبلغ



مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بنسبة ١٧,٥ في المئة (١٢,٤ مليار ريال) لتبلغ ٨٣,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٠ في المئة (٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٦,٢ في المئة (١٧,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢٥,٠ في المئة (٤,٣ مليار ريال) لتبلغ ٢١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٦ في المئة (٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت انخفاضاً نسبته ١٥,٣ في المئة (٣,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,١ في المئة (١٦٧ مشترك) ليبلغ ٢٢٤,٢ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة (١٤٣٨ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٢ في المئة (٩٨٠٣ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ظل كما هو عليه في الربع السابق (٢٧٥ صندوق).

تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ٠,٦ في المئة (١,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٠٢,٤ مليار

ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (٦٤٤ مليون ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م، فقد ارتفع بنسبة ٢٨,١ في المئة (٢ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٩,٢ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٥,٢ في المئة. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧٢,١ في المئة (٣,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٤٦,١ في المئة (٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢١,٩ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٣٩,٨ في المئة (١,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦١٢ في المئة (٣ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٧٦,٤ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٧٤,٠ في المئة (١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٤,٠ في المئة (٤١٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤٣,٤ في المئة (٨٣٤ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٠,٤ في المئة (١,٩ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة

عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال

الربع الثاني من عام ٢٠١٧م

- قررت المؤسسة تخفيض معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA) المتعلقة بالتمويل العقاري لتملك المساكن من ١٠٠% إلى ٧٥% ابتداءً من ١ أبريل ٢٠١٧م على أن يبدأ العمل بذلك في نماذج البيانات الاحترافية للربع الثاني ٢٠١٧م.
- أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي مبادئ توجيهية لإدارة وقياس مخاطر التدخل (Step-in Risk) ضمن مبادرة دول مجموعة العشرين (G20) لتعزيز الرقابة والتنظيم لنظام الظل المصرفي (Shadow Banking) وتخفيف المخاطر المحتملة المرتبطة بها.
- تم إصدار التحديث الأول للتعرفة البنكية.
- تعاونت مؤسسة النقد العربي السعودي مع السوق المالية السعودية (تداول) في برنامج تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية لتحقيق آلية التسليم مقابل الدفع (DVP) وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، بحيث ساهمت المؤسسة في وضع الإطار التنظيمي للتسوية النقدية وكذلك تطوير سير عمل التسوية وإنشاء حساب مركز الإيداع في المؤسسة (Security Depository Center).
- تم إصدار تعميم إلحاق في شأن أوقات عمل مراكز التحويل المالية التابعة للبنوك.
- أصدرت المؤسسة تعليمات في شأن مزولة شركات تجارة العملات (FOREX).
- تم إصدار استراتيجية أمن المعلومات.
- تم إصدار الدليل التنظيمي لأمن المعلومات.
- تم إصدار الدليل التنظيمي لاستمرارية الأعمال.

٨٤,٣ في المئة (٧١,٧ مليون ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧٣,٠ في المئة (٢٢٧ مليون ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٩,٦ في المئة (٤٦٩ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٦٧,٨ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٤١,٥ في المئة (٥٣١ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٠ في المئة (٤٥٢ مليون ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٣٥٦ في المئة (٩٠٩ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨٢,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال) في الربع السابق، في حين ارتفع حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٤١,٤ في المئة (٩٣١ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٧ في المئة (٣٢٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية بنسبة ٦٧,٥ في المئة (٤٨٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٥٢,٨ في المئة (٨٠٦ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ٧٦,٠ في المئة (٧٢٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٠,٦ في المئة (٤١٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ٣٤,٥ في المئة (٣٧,٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٨٩,٤ في المئة (٩١٧ مليون ريال) في الربع السابق.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد

السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م

• إعادة جميع البدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين التي تم إلغاؤها أو تعديلها أو إيقافها إلى ما كانت عليه.

• الموافقة على إصدار الترخيص اللازم لبنك الخليج الدولي السعودية.

• الموافقة على إعادة تشكيل مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية لمدة (ثلاث) سنوات.

• الموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس وفق خطة العمل (قصيرة الأجل) والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس وتأسيس وبناء نظام ربط لأنظمة المدفوعات بدول المجلس.

• الموافقة على إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول).

- الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- الموافقة على تسجيل جميع صكوك ملكية العقارات التي تملكها الدولة باسم (عقارات الدولة).
- الموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الذين يمثلون الحكومة من خلال الجمعية العامة وفقاً لأحكام نظام الشركات.
- الموافقة على أن تعامل الأراضي المخصصة مساجد ومرافقها ضمن المخططات المعتمدة بوصفها أوقافاً، وتفرغ على هذا الأساس.
- الموافقة على استمرار صرف بدل ساعات إضافية لشاغلي الوظائف الصحية.
- الموافقة على إنشاء ملحقة تجارية في سفارة المملكة في جمهورية كوريا.
- الموافقة على أن تتحمل الدولة لمدة خمس سنوات رسم تأشيرة الدخول عن العمالة الموسمية لمشروع الهدى والأضاحي.